

الجشع الإمبريالي للطاقة

جادل نيكولاس مادورو لفترة طويلة بأن معاناة فنزويلا والنضال الفلسطيني ليسا مأساتين منفصلتين، بل هما تجليات للجريمة العالمية نفسها: السيطرة الإمبريالية مدفوعة بجوع لا يشبع للطاقة. في خطاب تلو الآخر، أدان مادورو ما وصفه بمصير مشترك فرضته العدوان المدعوم من الولايات المتحدة – حيث يُجرد الشعوب السيادية من استقلالها، وتُخضع للحصارات، وتُعاقب لامتلاكها موارد تطمع فيها القوى العالمية. التاريخ قد برأ تحذيره الآن. تقف فنزويلا وفلسطين كضحايا متوازيين للمطاردة الإمبريالية الأمريكية الجشعة للوقود الأحفوري – النفط والغاز والسيطرة على الطاقة بأي ثمن.

فنزويلا وفلسطين: جبهة مشتركة ضد الإمبريالية

لم يكن تحالف فنزويلا مع فلسطين مسرحية خطابية أو فرصة دبلوماسية. كان ركيزة أساسية في التشايفية، ورثها من هوغو تشافيز واستمرارها تحت مادورو. منذ توليه المنصب في 2013، رسم مادورو الاحتلال الفلسطيني باستمرار كغير قابل للفصل عن الحصار الذي تتعرض له فنزويلا تحت العقوبات والإكراه. قطعت فنزويلا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في 2009، وقدمت مساعدات إنسانية خلال أزمات غزة المتكررة، وأدانت الأعمال الإسرائيلية كجرائم مكنها السلطة الأمريكية.

وصف مادورو غزة مراراً وتكراراً كمختبر للعقاب الجماعي – يعكس، كما جادل، الخنق الاقتصادي المفروض على فنزويلا من خلال العقوبات الأمريكية. اتهم واشنطن وحلفاءها بتمكين “الإبادة الجماعية” في غزة بينما يشنون “إرهاباً اقتصادياً” ضد كاراكاس. في خطاب عام 2024، أعلن أن النضال الفلسطيني هو “أقدس قضية للإنسانية”، رابطاً إياه صراحة بمقاومة فنزويلا لمحاولات الولايات المتحدة الاستيلاء على ثروتها النفطية.

تم رفض هذه التحذيرات من قبل النقاد كوضعية أيديولوجية. ومع ذلك، الأحداث منذ ذلك الحين جعلتها مخيفة الدقة. جادل مادورو بأن الدول الغنية بالموارد لا تُضغَط فحسب، بل تُستهدف – من خلال العقوبات والصراعات بالوكالة والقوة المباشرة – حتى يتم تركيب أنظمة مطيعة. في فلسطين، أشار إلى حصار إسرائيل لغزة كاستراتيجية متعمدة لمنع الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك حقل غاز غزة البحري. في فنزويلا، ينطبق المنطق نفسه على النفط. مع بقاء الوقود الأحفوري مركزياً في السلطة الجيوسياسية رغم خطاب التحول الطاقوي، تصاعد التدخل الأمريكي، محولاً تحليل مادورو إلى واقع معاش.

فنزويلا: معاقبة للحفاظ على نفطها

منذ زمن طويل، حددت الثروة الطبيعية الهائلة لفنزويلا مصيرها للأجنبي. مع أكثر من 300 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة – الأكبر في العالم – متركزة بشكل رئيسي في حزام أورينوكو، تمثل البلاد جائزة قيمة جداً للقوى الجائعة للطاقة لتجاهلها. تحت مادورو، قاومت شركة النفط الحكومية PDVSA السيطرة الشركات الأمريكية، مفضلة الشراكة مع روسيا والصين وإيران لتطوير مشاريع مثل كارابوبو وجونين.

كان الرد حرباً اقتصادية. بدءاً من 2017، أعاقَت العقوبات الأمريكية الاقتصاد الفنزويلي بشكل منهجي، خافضة إنتاج النفط من حوالي 2.5 مليون برميل يومياً إلى أقل من مليون. وصف مادورو هذه العقوبات باستمرار ليس كأدوات لتعزيز

الديمقراطية، بل كأدوات للسرقة - مصممة لإجبار فنزويلا على الخضوع وفتح حقولها النفطية للسيطرة الأمريكية.

أصبح هذا الهدف صريحاً في 3 يناير 2026، عندما ضربت الولايات المتحدة كاراكاس عسكرياً وتم أسر نيكولاس مادورو. برر الرئيس ترامب العملية كحملة ضد "الإرهاب النازي"، لكن كلماته الخاصة نزعَت أي غطاء. في حديثه من مار-أ-لاغو، أعلن ترامب: "سنقوم بإدارة البلاد حتى الوقت الذي نتمكن فيه من إجراء انتقال آمن وصحيح وحكيم". أكد أن إدارة الولايات المتحدة لفنزويلا "لن تكلفنا سنتاً واحداً"، لأن إيرادات النفط - "المال الذي يخرج من الأرض" - سيعوض الجهود الأمريكية.

لم يكن هذا شذوذاً. اتبع سيناريو إمبريالياً مألوفاً، يتردد صداه في العراق وليبيا، حيث مهد تغيير النظام الطريق للوصول إلى الطاقة. إزالة مادورو، التي أدانها دولياً كعمل عدوان، أكدت ما حذر منه مادورو لسنوات: نفط فنزويلا جعلها هدفاً. تركيز ترامب غير المعتذر عن استخراج الموارد كشف التدخل كما هو - انتزاع طاقة مقنع كسياسة أمنية.

غاز غزة البحري: مستقبل فلسطين المسروق

تتبع تجربة فلسطين المنطق نفسه. في عام 2000، تم اكتشاف حقل غاز غزة البحري على بعد حوالي 36 كيلومتراً قبالة الساحل، يحتوي على تقدير تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. بينما هو متواضع حسب المعايير العالمية، يمثل الحقل شريان حياة لاستقلال الطاقة الفلسطيني. يقع داخل المناطق البحرية الفلسطينية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كان يجب أن يحول غاز غزة البحري اقتصاد غزة.

بدلاً من ذلك، تم خنق التطوير. القيود الإسرائيلية والسيطرة العسكرية والاحتلال المستمر منعت الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الخاصة. يجادل المدافعون بأن حصار إسرائيل والهجمات العسكرية المتكررة - مدعومة دبلوماسياً وعسكرياً من الولايات المتحدة - تخدم ليس أهدافاً أمنية فحسب، بل اقتصادية: منع الفلسطينيين من السيادة على ثروتهم الطبيعية.

منذ حرب أكتوبر 2023، تصاعدت هذه المخاوف. تزايدت الاتهامات بأن النزوح الجماعي في غزة قد يسهل استغلال إسرائيل لغاز غزة البحري، مدمجاً إياه في شبكات الطاقة الإقليمية بدعم أمريكي. إصدار إسرائيل تراخيص استكشاف في المياه المجاورة في 2023، مع صفقة تصدير غاز بقيمة 35 مليار دولار مع مصر، أثار ادعاءات بالسرقة المتعمدة للموارد. طوال هذه العملية، حمت الولايات المتحدة إسرائيل دبلوماسياً، مانعة قرارات الأمم المتحدة ومفضلة أمن الطاقة في حوض الشام على الحقوق الفلسطينية.

التوازي مع فنزويلا واضح لا لبس فيه. في كلا الحالتين، تمنع العقوبات والحصارات والقوة السكان المحليين من الاستفادة من مواردهم الخاصة، بينما تضع القوى الخارجية نفسها للربح.

القانون محطم

التدخل الأمريكي في فنزويلا وتصريحات ترامب الخاصة بتثير عواقب قانونية خطيرة بموجب القانون الدولي والداخلي.

فنزويلا تحت الاحتلال

بإعلانه صراحة أن الولايات المتحدة ست "تدير" فنزويلا خلال فترة انتقالية، أنشأ ترامب الشروط القانونية للاحتلال. بموجب المادة 42 من لوائح لاهاي 1907، يوجد الاحتلال عندما يوضع الإقليم تحت سلطة جيش معاد يمارس سيطرة فعالة.

العملية في 3 يناير 2026 – التي جمعت بين الضربات العسكرية وإزالة رئيس الدولة الفنزويلي بالقوة – تلي هذا التعريف، مما يفعل الالتزامات بموجب اتفاقيات جنيف.

القانون الدولي واضح: لا يجوز لقوة محتلة استغلال الموارد الطبيعية لمصلحتها الخاصة. تحد المادة 55 من لوائح لاهاي المحتل بالانتفاع المؤقت – الإدارة المؤقتة دون استنزاف الموارد غير المتجددة. تحظر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة صراحة النهب، مصنفة مثل هذا الاستغلال كجريمة حرب بموجب نظام روما. وعود ترامب بأن شركات النفط الأمريكية ستستفيد من نفط فنزويلا، وأن الإيرادات ستعوض التكاليف الأمريكية، تشير إلى نية واضحة لانتهاك هذه المحظورات.

اختطاف رئيس دولة

يفاقم أسر نيكولاس مادورو هذه الانتهاكات. القانون الدولي العرفي، المؤكد من قبل محكمة العدل الدولية في قضية مذكرة الاعتقال (2002)، يمنح رؤساء الدول الحاليين حصانة مطلقة من الاختصاص الجنائي الأجنبي. إزالة مادورو بالقوة دون موافقة أو تسليم تنتهك المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر استخدام القوة ضد سيادة الدولة. يحذر علماء القانون من أن هذا الفعل يدعو إلى مسؤولية الدولة والتعويضات والتدقيق بموجب المحكمة الجنائية الدولية، مع وضع سابقة تآكل المعايير الدبلوماسية عالمياً.

تجاهل القانون الأمريكي

داخلياً، يصطدم التدخل بقرار سلطات الحرب لعام 1973. يجوز للرئيس إدخال القوات الأمريكية في الأعمال العدائية فقط بإذن من الكونغرس أو استجابة لحالة طوارئ وطنية ناتجة عن هجوم على الولايات المتحدة. تبرير ترامب بـ”الإرهاب الناركو” لا يلي هذا المعيار. لم يكن هناك هجوم مسلح وشيك. لذا شكلت العملية بدءاً غير قانوني للأعمال العدائية، متجاهلة الكونغرس ومترددة صدى الجدل حول تدخلات سابقة مثل ليبيا في 2011.

فلسطين وفنزويلا: الجريمة نفسها، أسماء مختلفة

تعكس هذه الانتهاكات استغلال إسرائيل الطويل الأمد للموارد الفلسطينية. في الضفة الغربية، تحول إسرائيل حوالي 80% من مياه الخزان المشترك للمستوطنات والاستخدام المحلي، مقيدة بشدة الوصول الفلسطيني – انتهاك آخر لقانون الاحتلال. في غزة، عرقلة إسرائيل للسيطرة الفلسطينية على الغاز الطبيعي، مع صفقتها التصديرية بقيمة 35 مليار دولار مع مصر الموقعة في ديسمبر 2025، ترسخ السيطرة الاقتصادية بينما يبقى الفلسطينيون محرومين.

كما في فنزويلا، يستمر الاحتلال ليس للأمن فحسب، بل للربح.

الخاتمة

ربط مادورو بين فنزويلا وفلسطين لم يكن مبالغة أو دعاية – كان تشخيصاً. كلا المجتمعين، الموهوبين بوقود أحفوري قيم، عوقبا لتأكيد السيادة. كلاهما واجه حصارات وعقوبات وقوة عسكرية مصممة لكسر المقاومة وتسهيل استخراج الموارد. طالما بقي النفط والغاز أساس السلطة العالمية، سيستمر الجشع الإمبريالي في التكرار كتحدي إنساني.

تتطلب العدالة أكثر من الخطاب. تتطلب إنهاء الاحتلال، واستعادة سيادة الموارد، ومواجهة الإمبريالية الطاقية التي تدفع الصراع الحديث. قد يكون مادورو قد أسكت، لكن الحقيقة التي عبر عنها باقية – وكذلك النضال المشترك الذي سماه.